S/2007/494

الأمم المتحدة



Distr.: General
15 August 2007
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، التي تلقيتها من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) **بان** كي - مون

210807 210807 07-46131 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

[الأصل: بالانكليزية]

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق طيه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (انظر الضميمة).

(توقيع) جاب **دي هوب شيفر**

ضميمة

التقرير الفصلي المقدّم إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن بموجب قراره ١٥١٠ (٢٠٠٣) من قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن تقدم تقارير عن تنفيذ ولايتها. وهذا هو التقرير الثالث عشر الذي تقدمه منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو يغطي الفترة من شباط/ فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٢ - في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كان قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية ٣٤٨ ٣٤ فردا من ٢٦ بلدا عضوا في الحلف و ٤٤٥ ١ فردا من ١١ بلدا غير أعضاء في الحلف.

استعراض العمليات

٣ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، نجحت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في إجهاض العمليات الهجومية لحركة طالبان في فصل الربيع حيث قامت بتعطيل أنشطة قوات التمرد وهياكل القيادة والتحكم فيها. وهكذا سمحت الحالة الأمنية بمواصلة العمل والتطوير في مشاريع منها على سبيل المثال مشروع سد كاجاكي.

٤ - واستمر تنفيذ عملية عُقاب طوال فصل الشتاء في المنطقة الواقعة على طول الحدود الباكستانية في محاولة لحرمان المتمردين من الملاذ الآمن ومنعهم من إعادة تشكيل العمليات وخطوط الإمداد.

٥ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بدأ تنفيذ عملية ناورز (العام الجديد) في جميع أنحاء أفغانستان. وعملية ناوروز عملية إطارية جامعة تشارك فيها قوات أفغانية ومن القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وترتكز دعائمها على النجاح الذي أحرزته عملية عُقاب في مجال تهيئة الظروف المواتية للإنعاش الاقتصادي. والهدف من هذه العملية بسط سلطة الحكومة الأفغانية، وإحباط قدرة قوات المتمردين المعارضة على تنفيذ عمليات، وتهيئة الظروف الأمنية المواتية للاضطلاع بأنشطة الإعمار والتنمية.

٦ - وفي إطار عملية أخيل، شهدت بدايات شهر آذار/مارس امتداد نطاق العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الوطنية الأفغانية لتشمل وادي سانغين وكافة أرجاء مقاطعة هلمند، وذلك سعيا إلى تعزيز الأمن والاستقرار في الجزء الجنوبي من أفغانستان. وسيجري العمل

على تهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية المستدامة، بما في ذلك إيجاد وظائف للمواطنين الأفغان وتوفير فرص الإسهام في التنمية الاقتصادية لهم، وزيادة الإنتاج من الطاقة الكهرمائية، وتحسين الري. ورغم ارتفاع مستوى المخاطر في منطقة العمليات، فقد زارها الرئيس كرزاي في أواخر آذار/مارس مبرهنا بذلك على التزام الحكومة الأفغانية بإنجاح عملية أخيل.

٧ - وقد شهد فصل الشتاء، عموما، قيام قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية بعمليات ناجحة حالت دون قيام حركة طالبان بشن هجوم منسق في فصل الربيع. وسيتم الحفاظ على هذا الزخم لمواصلة السير قدما نحو إنشاء وتعزيز مناطق أفغانية للتنمية في المناطق التي تقع في جنوب وشرق البلد وتعاني أكثر من غيرها من أوضاع شديدة التفجر.

الحالة الأمنية

٨ - تركزت أنشطة قوات المتمردين المعارضة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في جنوب أفغانستان وشرقها حيث شنت هذه القوات هجمات متفرقة تزايد عددها مع تحسن الأحوال الجوية في فصل الربيع. وتعتمد قوات المتمردين أساليب تكتيكية تقوم على الهجمات القليلة المخاطر العميقة الأثر التي تستخدم فيها الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع، وتدعمها جهود دعائية نشطة تهدف إلى تقويض مصداقية القوة الدولية والحكومة الأفغانية. وكان معدل هجمات قوات المتمردين، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ضعف ما كان عليه تقريبا في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦. وتُعزى هذه الزيادة إلى مبادرة قوات المتمردين بالهجوم وإن أسهم فيها أيضا تكثيف قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية أنشطتها في جميع أرجاء أفغانستان .

٩ - وفي القيادة الإقليمية بالعاصمة، التي تسلمت تركيا زمام أمورها في ٧ نيسان/أبريل، ظل معدل الهجمات المنخفض الذي لوحظ في التقرير السابق على مستواه في أوائل الفترة المشمولة بهذا التقرير. واستمر الهدوء النسبي حتى شهر آذار/مارس الذي شهد تنفيذ سلسلة من التفجيرات بأجهزة متفجرة مرتجلة الصنع، بما في ذلك هجمات انتحارية. وكابل لا تزال مركز الثقل للحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، ومن ثم فهي هدف أساسي لهذه الهجمات. ورغم انخفاض الدعم الشعبي لقوات المتمردين في كابل نفسها، فمن المرجح أن يستمر تنفيذ تلك الهجمات.

١٠ - وفي منطقة القيادة الإقليمية الشمالية، تصاعدت الهجمات ضد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية. ولوحظ كذلك تعرض موظفي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لهجمات وإن ندر ذلك. ومن المعتقد أن دوافع أكثر هذه الهجمات إجرامية

وإن لم يُستبعد تورط قوات المتمردين المعارضة فيها. وتركز هذه الهجمات على خطوط الاتصالات.

١١ - وساد الهدوء منطقة القيادة الإقليمية الغربية بوجه عام. وتظل الحالة في منطقتي جنوب هرات وفراه شاغلا أمنيا رئيسيا. ففي مقاطعة فراه، واصلت قوات المتمردين في الفترة المشمولة بهذا التقرير شن هجمات على جوانب الطرق تستهدف نقاط التفتيش التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية. وتركز قوات المتمردين في هجماتها هذه أيضا على خطوط الاتصالات.

١٢ - وفي منطقة القيادة الإقليمية الجنوبية الأقل تأثرا بالأحوال الجوية، ظلت الحالة على تقلبها طوال فصل الشتاء. وتفاوتت معدلات تواتر الهجمات التي تشنها قوات المتمردين، وإن ارتفعت في بعض الأحيان. وازدياد معدلات شن الهجمات في هذه المنطقة يعزى بالدرجة الأولى إلى العمليات التي تقوم بها القوة الدولية فيها، ومنها، على سبيل المثال، عملية أخيل، وإلى الأهمية التي توليها قوات المتمردين إلى الحفاظ على حرية الحركة في هذه المنطقة، والدفاع عن معاقلها واستغلال أي فرص تكتيكية. وتجنبت قوات المتمردين، على ما يبدو، الاشتباكات المباشرة وفضلت الهجمات غير المباشرة. وشملت استراتيجية هذه القوات، إضافة إلى ذلك، التصدي لجهود الإعمار والتنمية التي تبذلها الحكومة الأفغانية والقوة الدولية، مثل مشروع سد كاجاكي، وذلك للحفاظ على نفوذها في المنطقة وتوسيع نطاقه.

١٣ - وفي منطقة القيادة الإقليمية الشرقية، زادت الهجمات التي تشنها قوات المتمردين مع تحسن الأحوال الجوية. وفي أوائل فصل الربيع، قامت قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية وعملية الحرية الدائمة بعدة عمليات مشتركة كاد رد قوات المتمردين عليها أن يكون معدوما. وتعد مقاطعة كونار أكثر منطقة تنشط فيها قوات المتمردين حيث تسعى هذه القوات إلى الحفاظ على حرية حركتها وعلى إمكانية وصول أفرادها إلى الملاذ الآمن. وفي مقاطعة ننغهار، تأثر الدعم الشعبي للحكومة الأفغانية والقوة الدولية سلبا من جراء حدوث إصابات في صفوف المدنيين وبسبب الجهود المبذولة للقضاء على زراعة الخشخاش. وقد نُفذت بعض الهجمات الانتحارية كما لوحظ وقوع حوادث تحرش على نطاق ضيق. ووردت أنباء عن قيام قوات المتمردين بعمليات على طول خطوط الاتصالات الرئيسية في مقاطعات غزني ولوكر ولغمان أيضا. ومن المرجح أن تواصل قوات المتمردين حملتها الدعائية العدوانية واستخدام أساليب التخويف ضد السكان المحليين.

الجيش الوطني الأفغاني

١٤ - بالرغم من عدم تحقيق الجيش الوطني الأفغاني الأهداف المرجعية المتفق عليها التي تقتضي أن يصل قوام الجيش إلى ٧٠ ٠٠٠ فرد ، فقد ظل عدد المجندين يتزايد باطراد حيث ارتفع عدد القوات الموجودة الجاهزة لأداء الخدمة العسكرية بنسبة ٢٠ في المائة منذ الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وفيما يتعلق بالتجهيز، أحرز برنامج التأهب لفصل الشتاء الذي نفذته القيادة الأمنية الانتقالية المشتركة للولايات المتحدة - أفغانستان تقدما مطردا. وفي إطار التدريب المقدم إلى الجيش الوطني الأفغاني، نُفذت دورة التدريب والعمليات الأولى والوسطى والمتقدمة، وهو ما سمح بإعداد ثلثي المجندين بحيث أصبحوا جاهزين للمشاركة في العمليات. وتكفل هذه الدورة حصول المجندين بالجيش الوطني الأفغاني على فترات للراحة وتوفر لوحدات المناورات دورات تدريبية مركّزة. ويُتوقع بذلك أن تنخفض حالات الغياب دون إذن. ويجري سلاح الطيران التابع للجيش الوطني الأفغاني تدريبا لإعادة تأهيل الطيارين وذلك بدعم من القوة الدولية والقيادة الأمنية الانتقالية المشتركة-أفغانستان.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٥ - لم يحرز تقدم فيما يتعلق بتطوير الشرطة الوطنية الأفغانية بالمقارنة بالأهداف المنشودة التي عُرضت على المجلس المشترك للتنسيق والرصد، ومن الضروري الحصول على المزيد من المساعدة الدولية في هذا المجال. وقد أُنشئت، في آذار/مارس ٢٠٠٧، أمانة المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة بهدف تقديم المساعدة في هذا الميدان. كذلك شكل الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيه، بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وقوامها ١٩٥ فردا.

١٦ - وأوشك برنامج الشرطة الوطنية الأفغانية المساعِدة على إنهاء عامه الأول من التدريب في المقاطعات ذات الأولوية. وقد تبين أن عملية الفحص تخللتها مخالفات جسيمة تحتاج إلى التصحيح. والبرنامج يحرز نجاحا على وجه العموم؛ فقد تخرج منه حتى ٢٥ آذار/مارس نحو ٧٠٠ ٤ من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية المساعِدة جرى نشرهم لتيسير عمليات الشرطة الوطنية الأفغانية ودعم الجيش الوطني الأفغاني.

١٧ - والشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام قوة شُكلت حديثا سيصل قوامها الكلي في نهاية المطاف إلى ٠٠٠ ٥ فرد. ومن المزمع أن تحل قوات الشرطة هذه محل قوات الشرطة الاحتياطية الأفغانية، وستكون بمثابة قوة للرد السريع على صعيد المقاطعات. وأخيرا، سوف تُنشأ وحدة خاصة للشرطة للتركيز على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

الإصلاح القضائي وسيادة القانون

١٨ - من منظور القوة الدولية للمساعدة الأمنية، هناك حاجة إلى تعزيز تنسيق واتساق الجهود الدولية المبذولة في مجال الإصلاح القضائي وسيادة القانون، وتتركز هذه الجهود أساسا في كابل. وبما أن المقاطعات لم تشهد أي تقدم في هذا المجال، فإن القوة الدولية تعمل على إدماج سيادة القانون وإصلاح قطاع العدالة في صميم هيكلها القانوني. وقد أجرت القوة الدولية دراسة استقصائية عن الحالة في جميع أنحاء أفغانستان سعيا منها إلى جمع البيانات في كافة الميادين ذات الصلة بالإصلاح القضائي.

١٩ - ولا تزال الجهود التي يبذلها المدعي العام لمكافحة الفساد مشتتة ينقصها التركيز فضلا عن استنادها في العادة إلى مزاعم غير مدعومة بالبراهين. وحققت الجهود التي تدعمها الأطراف العسكرية بعض الإنجازات فيما يتعلق بالبدء في إجراء الدراسة الاستقصائية. وكانت القيادة الإقليمية الشرقية استباقية بشكل خاص حيث خططت لعقد ٥ مؤتمرات على صعيد المحافظات تتناول مسألة العدالة. وسيسمح هذا النهج المحلي للقوة الدولية بمواصلة جهودها الحثيثة، في ظل الشراكة مع القيادة الأمنية الانتقالية المشتركة- أفغانستان، من أجل تعزيز التنسيق.

مكافحة المخدرات

٢٠ - تحقق تحسن متواضع في قدرات وزارة مكافحة المخدرات على التصدي لتجارة المخدرات. ولا تزال قدرات المقاطعات، بوجه الخصوص، قاصرة في هذا المجال؛ وإن كان تولي وزير جديد، عُيّن مؤخرا، قد يؤدي إلى إعادة تنشيط الجهود الأفغانية لمكافحة المخدرات وإعادة النظر في محور تركيزها. بيد أن الفساد لا يزال مستشريا في أفغانستان مما يحد من فعالية تنفيذ استراتيجية مكافحة المخدرات. وثمة دلائل كثيرة تشير إلى حدوث تدخلات تعوق عملية القضاء على زراعة المخدرات.

٢١ - واستبعدت الحكومة الأفغانية القيام بعمليات الرش الأرضي في عام ٢٠٠٧، واقتصرت جهود القضاء على زراعة المخدرات على الوسائل اليدوية والميكانيكية. وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالقضاء على مزارع للمخدرات مساحتها الإجمالية ٩٠١ ١٩ هكتارا (حتى ١٠ حزيران/يونيه)، بما في ذلك القضاء على ٠٠٠ ٣ هكتار في مقاطعة هلمند أزالتها القوة الأفغانية التي تديرها السلطة المركزية والمعنية بالقضاء على زراعة الخشخاش. وفي معظم المقاطعات التي شهدت جهود القضاء على زراعة الخشخاش، تم ذلك في إطار برامج يرأسها محافظ المقاطعة غير أنها حققت درجات متفاوتة من النجاح. فقد بلغ محافظا قندهار وننغهار مستوى عاليا في مجال القضاء على زراعة

الخشخاش لم يحققه آخرون. وكانت هناك، في عام ٢٠٠٧ أيضا، اقامات بالفساد وُجهت مرة أخرى إلى القوات المضطلعة بالقضاء على الخشخاش والمسؤولين ذوي الصلة بها.

٢٢ - وفيما لا تشارك القوة الدولية بشكل مباشر في عمليات القضاء على زراعة الخشخاش، فإن التهديدات الأمنية التي تنشأ عن تجارة المخدرات، بما في ذلك الصلات بين قوات المتمردين المعارضة والتجارة نفسها، جلية. وبناء على ذلك، تعمل القوة الدولية على تقديم الحد الأقصى من الدعم لعمليات مكافحة المخدرات وفقا لما تنص عليه خطة العمليات.

حل الجماعات المسلحة غير الشرعية

٢٣ - كانت أنشطة جمع الأسلحة في إطار الجهود المبذولة لحل الجماعات المسلحة غير الشرعية مخيبة للآمال. ويُعزى هذا الاتجاه في المقام الأول إلى انعدام الدعم السياسي والعملي المقدم لتلك الجهود. كما يمكن تفسير ذلك بتصاعد حدة التمرد وعجز الحكومة عن البرهنة على تصميمها على التصدي للجماعات المسلحة غير الشرعية. ومع ذلك، فقد لوحظ تحقق عدد من النتائج الإيجابية. فقد أُقرت خطة العمل المنقحة في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إثر تأييد الرئيس كرزاي لاستعراض استراتيجية حل الجماعات المسلحة غير الشرعية. وينصب محور التركيز في خطة العمل هذه على الصعيد الاستراتيجي إضافة إلى أنها تسلط الضوء على عدد من المسائل من قبيل الدعم الحكومي، والتشريعات الملائمة، والتنسيق الوزاري فضلا عن القيام رسميا بإرساء قدرات فعالة على إنفاذ القوانين.

برنامج السلام والمصالحة

٢٤ - يستمر برنامج توطيد السلام والمصالحة (Takhim-e-Sol)، الذي يقوده الأستاذ مجددي، في تأدية مهامه رغم المشاكل المرتبطة بالتمويل. ويهدف البرنامج إلى تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأفراد الذين شملتهم عملية المصالحة، وقد وُضع بالتعاون مع المجتمع الدولي ووزارات الحكومة الأفغانية والقيادة الأمنية الانتقالية المشتركة - أفغانستان. وأُنشئ حتى الآن أحد عشر مكتبا ميدانيا منها ثلاثة مكاتب في الجنوب. وبحلول نهاية آذار/مارس، ارتفع عدد الأفراد الذين شملتهم عملية المصالحة إلى ٣٠٠ ٣ شخص تقريبا ، وذلك بالمقارنة بـ ٦٠٠ ٢ شخص في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

البلدان المجاورة

٢٥ - تواصل القوة الدولية العمل مع الحكومة الأفغانية في مجال إقامة الاتصالات مع البلدان المجاورة، لا سيما عن طريق اللجنة الثلاثية التي تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري فيما يتعلق بأمن الحدود وتقاسم المعلومات الاستخباراتية وأعمال مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع.

٢٦ - ولاقت الجهود الرامية إلى إقامة تعاون بين العسكريين الأفغان والباكستانيين في مجال التخطيط قدرا من النجاح يبشر بالخير. فقد جرى في عدد من المناسبات التنسيق بين العسكريين من الطرفين بشأن مسائل تتعلق بالحدود. وإضافة إلى ذلك، تم تطوير الهياكل العسكرية في كابل بحيث يتسنى للضباط الأفغان والباكستانيين العمل معا بشكل يومي.

٢٧ - وفي أوائل عام ٢٠٠٧، التقى رئيسا أفغانستان وباكستان في أنقرة بناء على دعوة من الرئيس التركي، وذلك لتعزيز مختلف أوجه التعاون بين بلديهما، واتفقا إثر ذلك على إصدار ''إعلان أنقرة''.

شؤون الحكم

٢٨ - لا يزال التنسيق الداخلي في نطاق الحكومة الأفغانية ضعيفا نسبيا، وتتسم التعليمات الصادرة عن الحكومة بعدم الاتساق كما لا يوجد تزامن في أعمال الوزارات. ويهدف المركز الوطني لتنسيق الاتصالات، المنشأ حديثا، إلى تحسين هذه الأمور، وتتم موافاة الوزارات أسبوعيا بمواضيع يحيلها إليها فريق الإجراءات المتعلقة بالسياسات. بيد أن هناك حاجة إلى عمل الكثير من أجل تحقيق الاتساق في التعليمات التي يتلقاها الناس من الحكومة.

التنمية

٢٩ - لا يزال من الصعب تقييم التنمية في أفغانستان. فرغم توافر قدر كبير من التمويل، فإن عجز القيادات في المقاطعات عن صياغة خطط إنمائية تتفق مع الاشتراطات التي تنص عليها الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المؤقتة لأفغانستان يظل داعيا إلى القلق. وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية الاضطلاع بدور في مجال توفير الدعم وإسداء المشورة على الصعيد المحلي من خلال أفرقة الإعمار بالمقاطعات.